

Distr.: General
14 August 2017
Arabic
Original: English/Spanish



الدورة الثانية والسبعون
البند ٣٧ من جدول الأعمال المؤقت*
الحالة في الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الردود الواردة من الدول الأعضاء على المذكرة الشفوية الموجهة إليها من الأمين العام، المؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠١٧، بشأن تنفيذ الأحكام ذات الصلة من قراري الجمعية العامة ٢٤/٧١ و ٢٥/٧١ عن الحالة في الشرق الأوسط.



المحتويات

الصفحة

٣	أولاً - مقدمة
٣	ثانياً - الردود الواردة من الدول الأعضاء
٣	دولة فلسطين
٧	البرازيل
٨	العراق
١٠	المكسيك

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقراري الجمعية العامة ٢٤/٧١ و ٢٥/٧١. ففي القرار ٢٤/٧١، طالبت الجمعية العامة مرة أخرى بانسحاب إسرائيل من كل الجولان السوري المحتل إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي القرار ٢٥/٧١، أكدت الجمعية ضرورة أن تُراعى في أي حل شامل وعادل ودائم لقضية مدينة القدس الشواغل المشروعة لكلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وأن يتضمن أي حل من هذا القبيل أحكاماً تنطوي على ضمانات دولية تكفل حرية الديانة والضمير لسكان المدينة، وتتيح للجميع على اختلاف أديانهم وجنسياتهم إمكانية الوصول دوماً وبحرية ودون عائق إلى الأماكن المقدسة.

٢ - وفي ٢ أيار/مايو، وبغية الاضطلاع بمسؤوليتي عن تقديم التقارير بموجب القرارين ٢٤/٧١ و ٢٥/٧١، قمت بإرسال مذكرات شفوية إلى الممثل الدائم لإسرائيل والممثلين الدائمين لجميع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة أطلب فيها منهم إبلاغي بأي خطوات اتخذتها حكوماتهم أو تعزم اتخاذها بشأن تنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرارين المذكورين. وورد حتى ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧ ردود من كل من دولة فلسطين والبرازيل والعراق والمكسيك. وترد هذه الردود في الفرع ثانياً من هذا التقرير.

ثانياً - الردود الواردة من الدول الأعضاء

دولة فلسطين

[الأصل: بالإنكليزية]

يمثل القرار بشأن القدس جزءاً لا يتجزأ من الموقف الواضح للجمعية العامة فيما يتعلق بقضية فلسطين، بما في ذلك أحد جوانبها الرئيسية، ألا وهو قضية مدينة القدس. إن هذا القرار يقوم على أساس القانون الدولي ويتمشى مع القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن، ومع فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة بتاريخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤. ولا يزال القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ يحظى بتأييد ساحق من الدول، حيث إنه يعكس الموقف الدولي المبدئي والطويل الأمد فيما يتعلق بمدينة القدس.

وعشية الذكرى السنوية الخمسين لاحتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية في عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، جاء اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٢٥/٧١ ليؤكد الرفض الدائم والمستمر للتدابير الإسرائيلية الرامية إلى ترسيخ ضمها غير المشروع للقدس الشرقية بدلاً من إنهاء احتلالها، مما يضاعف من عرقلة الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، الذي يمثل لب النزاع العربي - الإسرائيلي.

وفي هذا الصدد، كررت الجمعية العامة تأكيد ما قرره من أن أي إجراءات تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لفرض قوانينها، وولايتها وإدارتها على مدينة القدس الشريف إجراءات غير قانونية، ومن ثم فهي لاغية وباطلة وليس لها أي شرعية على الإطلاق، وطلبت من إسرائيل أن توقف فوراً جميع هذه التدابير غير القانونية المتخذة من جانب واحد، مما يعبر عن

الأحكام السابقة لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، التي أشير إليها في القرار ٢٥/٧١، والتي قررت أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والتي غيرت أو توخت تغيير طابع ومركز مدينة القدس الشريف، وبخاصة ما يسمى "القانون الأساسي" المتعلق بالقدس، لاغية وباطلة ويجب إلغاؤها فوراً.

وقد أعيد تأكيد وتعزيز هذا الموقف المبدئي في قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦). لقد دعت دولة فلسطين مرارا وتكرارا إلى التقيد التام بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، فضلا عن جميع القرارات الأخرى ذات الصلة. إن هذا القرار، الذي سعت إليه دولة فلسطين سعيا جادا مع المخلصين من أعضاء المجلس، إنما يعكس الموقف القاطع والطويل الأمد للمجتمع الدولي بشأن ما يتطلبه تحقيق حل شامل ودائم للنزاع، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس. وتمشيا مع أحكام القرارات السابقة لمجلس الأمن والجمعية العامة، بما في ذلك القرار ٢٥/٧١، فإن القرار أعاد تأكيد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وأكد أن المجلس لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات، وأدان جميع التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية.

لقد كانت القدس الشرقية دائما هدفا رئيسيا لهذه التدابير غير القانونية. ولا يشكل هذا العام استثناء من ذلك. فقد استمرت إسرائيل بلا هوادة في بناء وتوسيع المستوطنات وتنفيذ النظام المرتبط بها، بما في ذلك بناء الجدار الفاصل، واستمرار فرض القيود على وصول الفلسطينيين إلى القدس الشرقية والإقامة فيها بما في ذلك عن طريق إقامة نقاط التفتيش العسكرية، وبناء الطرق للمستوطنين، ومصادرة الأراضي، وتخطيط وتقسيم المناطق على أساس تمييزي، وهدم المنازل، وإلغاء بطاقات الإقامة.

ومنذ اتخاذ القرار ٢٥/٧١، فإن إسرائيل أعلنت وقدمت خططا تتعلق ببناء آلاف الوحدات الاستيطانية في القدس الشرقية وحولها. بيد أن المتوسط الشهري لعمليات الهدم في القدس الشرقية منذ بداية عام ٢٠١٧ لا يزال كما كان عليه في عام ٢٠١٦، عندما بلغت عمليات الهدم رقما قياسيا لم تبلغه خلال فترة ١٥ عاما. وفي القدس الشرقية لم تخصص سوى نسبة ١٣ في المائة فقط من المنطقة البلدية لعمليات البناء الفلسطينية، وهذه النسبة تم بناؤها بالفعل. وهناك ما تصل نسبته إلى ثلث الفلسطينيين في القدس الشرقية معرضون لخطر هدم منازلهم وتشريدتهم. ووفقا لما أكدته مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن عمليات هدم المنازل - جنبا إلى جنب طائفة كبيرة من الممارسات والسياسات الإسرائيلية الرسمية - تسهم في تهيئة بيئة قسرية، مما يفضي إلى التشريد القسري، ولا سيما في القدس الشرقية. وواصلت إسرائيل سياستها الرامية إلى تقييد وصول الفلسطينيين إلى القدس وقطع القدس الشرقية عن محيطها الفلسطيني.

كما انتهكت إسرائيل ما دعت إليه الجمعية العامة من احترام الوضع التاريخي القائم في الأماكن المقدسة بمدينة القدس، بما في ذلك الحرم القدسي الشريف، على صعيد القول والفعل. ونذكر في هذا المقام بالبيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الذي شدد على "ضرورة السماح للمصلين المسلمين في الحرم الشريف بالعبادة في سلام، بعيدا عن العنف والتهديدات والاستفزازات" ودعا إلى "احترام قدسية المنطقة والحفاظ على الوضع الراهن

التاريخي في الأماكن المقدسة“. وفي الشهر الماضي على وجه التحديد، بلغت التوترات مستويات مرتفعة للغاية بسبب العنف والاستفزازات وأعمال التحريض المتكررة من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد شعبنا وفي الأماكن المقدسة في القدس الشرقية المحتلة، وبخاصة في الحرم الشريف الذي يضم المسجد الأقصى المبارك، في ازدياد تام للقانون الدولي وإرادة المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، ففي يوم الجمعة، الموافق ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٧، وإثر هجوم وقع بالقرب من الحرم القدسي الشريف، دعا الرئيس محمود عباس رئيس الوزراء نتنياهو لإدانة الهجوم والدعوة إلى احترام الوضع التاريخي القائم. وعلى الرغم من تأكيدات رئيس الوزراء نتنياهو بأن إسرائيل ترغب في الحفاظ على الوضع التاريخي القائم، اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً خطيراً بإغلاق المسجد الأقصى وحظر صلاة الجمعة، كما اتخذت عدداً من التدابير التي تعرقل الوصول الحر للمصلين المسلمين إلى الموقع المقدس. واشتملت هذه التدابير، التي تشكل انتهاكاً للوضع التاريخي القائم، على تركيب أجهزة للكشف عن المعادن والقضبان المعدنية، وكذلك وضع كاميرات إضافية خارج المجمع المقدس.

وعلى الرغم من استمرار إسرائيل في انتهاكاتها المتكررة والمتواصلة للقانون الدولي، واصل الرئيس محمود عباس والقيادة الفلسطينية التذليل على التزامهما بعدم العنف وبالطرق السلمية والسياسية والدبلوماسية والقانونية من أجل بلوغ الحقوق الفلسطينية والتوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع، فضلاً عن استعدادهما للتعاون مع جميع الجهود الدولية والإقليمية لتحقيق هذه الغاية. وفي هذا الصدد، فإن دولة فلسطين دعت إلى احترام حرمة الأماكن المقدسة في القدس، واحترام الوضع التاريخي القائم في الحرم القدسي الشريف، وإنهاء أعمال الاستفزاز والتحريض والعنف.

إن القيادة الفلسطينية، بالتنسيق مع المملكة الأردنية الهاشمية، بالنظر إلى دورها الخاص فيما يتعلق بالأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس، على اتصال وثيق مع الأمين العام وغيره من مسؤولي الأمم المتحدة، وكذلك مع أعضاء المجتمع الدولي، بغية ضمان أن تقوم إسرائيل على وجه السرعة بالرجوع عن التدابير التي اتخذتها مؤخراً وأن تنهي جميع الأعمال التي تنتهك الوضع التاريخي القائم من أجل ضمان عدم تصعيد هذه الحالة المخوفة بالمخاطر.

لقد تابعت فلسطين وساهمت في عملية اتخاذ مواقف واضحة بشأن ضرورة التأييد التام لاحترام الوضع التاريخي القائم في كل من جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، وحركة بلدان عدم الانحياز. وقد قامت دولة فلسطين مراراً بإبراز المسائل التي تواجه القدس، بما في ذلك في سياق الرسائل الرسمية الموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن ورئيس الجمعية العامة، ووجهت انتباه المجتمع الدولي إلى مخاطر الوضع الهش في القدس نتيجة للسياسات والممارسات غير القانونية لإسرائيل، وأيضاً بسبب استفزازات واعتداءات المستوطنين الإسرائيليين المتعصبين دينياً على المدنيين الفلسطينيين وعلى الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية. وحذرت من العواقب البالغة الأثر في الأجلين القصير والطويل لأي أعمال تزيد من زعزعة الاستقرار، بما في ذلك في سياق ما يصيب المنطقة بأسرها في الوقت الحاضر من أزمات حادة ونزاعات وعدم استقرار، بما في ذلك إثارة النزاعات الدينية. وواصلت أيضاً حشد وتقديم الدعم للشعب الفلسطيني في المدينة وحفظ التراث الثقافي والديني في القدس.

ويجري الاضطلاع بتلك الجهود بالرغم من العرقلة الإسرائيلية المتعمدة والصفيقة لوصول الحكومة الفلسطينية إلى المدينة وعرقلة الاحتلال للتنمية الفلسطينية في المدينة. وفي هذا الصدد، يجب علينا أيضا أن نوجه الانتباه إلى أن العديد من المؤسسات الفلسطينية الرسمية في القدس، بما في ذلك بيت الشرق، لا يزال مغلقا بأمر من السلطة القائمة بالاحتلال، مما يشكل انتهاكا لقرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣).

لقد أعرب الشعب الفلسطيني سلميا عن رفضه لهذه التدابير غير القانونية والاستفزازية ضد حقوقه وضد مواقفه المقدسة، بما في ذلك من خلال رفض دخول المجمع المقدس وأداء شعائر الصلاة في الشارع. ومع ذلك، فإن مظاهرتهم السلمية وضمودهم في الحفاظ على طابع المدينة وهويتها لم تقابل إلا بالقمع والهجمات العنيفة من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين المسلحين، مما أدى إلى مقتل وإصابة مدنيين فلسطينيين بجروح.

وهكذا أثبتت إسرائيل مرة أخرى ازديادها للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك، عند الاقتضاء، نموذج إنفاذ القانون، وتحديد حظر الحرمان التعسفي من الحياة. فقد تعرّض الفلسطينيون للقتل نتيجة لاستخدام القوة غير الضرورية وغير المبررة، مما يؤكد مرة أخرى على النمط المروع للقتل غير المشروع والإصابات غير المبررة بين المدنيين الفلسطينيين على يد القوات الإسرائيلية. وتواصل إسرائيل أيضا اللجوء إلى الاعتقال التعسفي الجماعي، بما في ذلك ضد الممثلين المنتخبين والشخصيات السياسية، كشكل من أشكال العقاب الجماعي بهدف التخويف وتقييد حريات الفلسطينيين بشكل كبير.

وفي حين أن القرار ٢٥/٧١ يدعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن الأعمال الاستفزازية والتحريض والتصريحات المؤججة للمشاعر، ولا سيما في المجالات ذات الحساسية الدينية والثقافية، يواصل المسؤولون في الحكومة الإسرائيلية الإدلاء بالبيانات الاستفزازية، مما يؤدي إلى تفاقم الحالة. ونشير في هذا الصدد إلى البيان الذي أدلى به وزير الأمن العام الإسرائيلي، جلعاد إردان الذي أعلن فيه: "أن إسرائيل تتمتع بالسيادة على جبل المعبد، بغض النظر عن مواقف البلدان الأخرى بهذا الشأن وإذا ما قررنا أن إجراء ما له بعض المزايا، فإن الإجراء سيُنقذ". وعلاوة على ذلك، فإن ما يسمى "اللجنة الوزارية [الإسرائيلية] لشؤون التشريع" أقرت في ١٦ تموز/يوليه مشروع قانون يهدف إلى زيادة عرقلة جهود السلام عن طريق محاولة ترسيخ ضم إسرائيل غير المشروع للقدس الشرقية.

وقد عدلت إسرائيل أخيرا عن التدابير التي اعتمدها في ١٤ تموز/يوليه وشكلت انتهاكا للوضع التاريخي القائم. ومع ذلك، فإن إسرائيل لم تتوقف عن انتهاكاتهما في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مما يديم النزاع ويؤدي إلى زيادة تأجيج الحالة. إن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سبيل إلى حل عادل وشامل ودائم للنزاع إلا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك القدس الشرقية.

وما فتننا نشدد على المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين، بما في ذلك مسألة مدينة القدس، التي تنفرد بأبعاد روحية ودينية وثقافية، إلى أن يتم التوصل إلى حل مرض وعادل لها من جميع جوانبها، وفقا للقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، ومبادئ مدريد، بما فيها

مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية. وهكذا فقد أكدت الجمعية العامة في القرار ٢٥/٧١، على غرار ما فعلت في قرارات سابقة، ضرورة أن تُراعى في أي حل شامل وعادل ودائم لقضية مدينة القدس الشواغل المشروعة لكلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وأن يتضمن أي حل من هذا القبيل أحكاماً تنطوي على ضمانات دولية تكفل حرية الديانة والضمير لسكان المدينة. وتؤكد في هذا الصدد أن مشروعية الشواغل إنما تُستمد من اتساقها مع القانون الدولي. ودعت الجمعية العامة أيضاً إلى أن تتاح للجميع، على اختلاف أديانهم وجنسياتهم، إمكانية الوصول دوماً وبحرية ودون عائق إلى الأماكن المقدسة.

ولا ينبغي أن تمكّن إسرائيل بعد الآن من الاستمرار في احتلالها واستيطانها غير الشرعيين في القدس وبقية الأراضي الفلسطينية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧. وأخيراً يتعين على السلطة القائمة بالاحتلال أن تنفذ أحكام القانون الدولي المنطبق، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، ويجب أن تخضع للمساءلة عن كل الانتهاكات المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني، وممتلكاتهم وأراضيهم.

إننا نواصل دعوتنا ودعمنا لبذل جهود جادة ومسؤولة وعاجلة لضمان انسحاب إسرائيل الكامل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية؛ وتحقيق الحل القائم على وجود دولتين الذي يتمثل في إقامة دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة والمتصلة جغرافياً وتمتع بمقومات البقاء، وعاصمتها القدس الشرقية، وتعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن داخل حدود معترف بها على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧؛ وإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين استناداً إلى قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). إن القيادة الفلسطينية تؤكد من جديد التزامها بالتوصل إلى تسوية سلمية وعادلة. كما تحث المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماته وتعهداته.

البرازيل

[الأصل: بالإنكليزية]

تشرف البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة بأن تشير إلى المذكرات الشفوية للأمين العام بشأن قرارات الجمعية العامة ٢٣/٧١ و ٢٤/٧١ و ٢٥/٧١ التي اتخذت في إطار بندي جدول الأعمال "قضية فلسطين" و "الحالة في الشرق الأوسط"، والتي يطلب فيها الإبلاغ عن الخطوات التي اتخذتها حكومة البرازيل بشأن تنفيذ القرارات المذكورة.

ففي عام ٢٠١٠، اعترفت البرازيل بدولة فلسطين على أساس حدودها لعام ١٩٦٧ وبالقدس الشرقية عاصمة لها. ووفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠)، لا تعترف البرازيل بمدينة القدس عاصمة لإسرائيل، وترى أن ما يسمى "القانون الأساسي" بشأن القدس باطل وتعتبر أن القدس الشرقية تقع في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتوجد سفارة البرازيل في إسرائيل في تل أبيب. وفي هذا الصدد، لا تشير جوازات السفر البرازيلية التي تصدر لأشخاص مولودين في القدس إلى إسرائيل باعتبارها بلد المولد.

وقد أكدت البرازيل مجدداً عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة بموجب القانون الدولي وكذلك الالتزامات الدولية الواقعة على إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك في الجولان السوري. وتهدف الإجراءات التي اتخذتها البرازيل إلى ضمان احترام إسرائيل لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة وغيرها من القواعد الدولية الواجبة التطبيق.

وعلى غرار السنوات السابقة، فإن البرازيل صوتت في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة تأييداً للقرارات المقدمة في إطار البندين "قضية فلسطين" و "الحالة في الشرق الأوسط". وفيما يتعلق بالقرار بشأن الجولان السوري، فإن البرازيل، مثلما فعلت في السنوات السابقة، قدمت تعليلاً مشتركاً للتصويت أوضحت فيه أن كلا البلدين لا يعترضان استباق الحكم المتعلق بترسيم الأراضي التي يتعين أن تعيدها إسرائيل إلى الجمهورية العربية السورية، وهو ما سيتفاوض عليه الطرفان. وأكد تعليق التصويت على الأهمية الأساسية لمبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة وفقاً للقانون الدولي، ولا سيما الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، فإن قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، الذي اتخذ بالإجماع، أعلن أن قرارات إسرائيل بفرض قوانينها في الجولان السوري المحتل باطلة ولاغية وليس لها أثر قانوني دولي لأن هذه التدابير تنتهك اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.

وينص المرسوم التشريعي البرازيلي الذي أُقرَّ بموجبه اتفاق التجارة الحرة بين البرازيل وإسرائيل على أن تتفاوض الحكومة "بشأن استثناء السلع التي تشير شهادة منشئها إلى أماكن تخضع للإدارة الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ من السلع المشمولة بالاتفاق"، وهي أماكن لا تشمل الأرض الفلسطينية المحتلة فحسب إنما كذلك الجولان السوري المحتل. وهذه المسألة مدرجة حالياً على جدول أعمال اللجنة المشتركة المنشأة بموجب الاتفاق.

وتدعم البرازيل الأنشطة التي تضطلع بها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)، وترعت للوكالة بما يعادل ما يربو على ٢٠ مليون دولار منذ عام ٢٠٠٨. وما برحت البرازيل عضواً في اللجنة الاستشارية للأونروا منذ عام ٢٠١٤.

العراق

[الأصل: بالعربية]

قرار الجمعية العامة ٢٤/٧١

يؤيد العراق تأييداً تاماً قرار الجمعية العامة ٢٤/٧١، المعنون "الجولان السوري"، ويدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تنفيذه على الفور.

ويكرر العراق التأكيد على أن جميع الإجراءات والتدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير الوضع القانوني والطابع العمراني والتكوين الديمغرافي والهيكلي المؤسسي للجولان السوري المحتل بغرض فرض ولايتها القضائية والإدارية على هذه المنطقة، بما في ذلك بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل منذ عام ١٩٦٧، ليس لها أي أثر قانوني وتشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها.

وعلى المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وأن يمنع إسرائيل من التمادي في انتهاكاتهما المتكررة، بما في ذلك نهب الموارد الطبيعية للجولان السوري المحتل، وهو ما يتعارض مع مبدأ السيادة الدائمة للشعوب الواقعة تحت الاحتلال على مواردها الطبيعية.

قرار الجمعية العامة ٢٥/٧١

يؤيد العراق تأييداً تاماً قرار الجمعية العامة ٢٥/٧١، المعنون "القدس"، ويدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تنفيذه على الفور وبالكامل. ويدين العراق بقوة سياسة التهويد التي تتبعها سلطات الاحتلال. فهذه السياسة لن يكون من شأنها سوى تأجيج النزاع وتقويض الحل القائم على وجود دولتين والتشجيع على التطرف. ويؤكد العراق من جديد دعمه للتوصل إلى حل عادل وشامل لقضية فلسطين والقدس الشريف يقوم على مبادرة السلام العربية التي اعتمدها منظمة التعاون الإسلامي، والقرارات الدولية المتعلقة بالوضع القانوني للقدس الشريف، والتي تعتبرها المبادرة جزءاً من الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧ وعاصمة لدولة فلسطين. وقد أيد العراق قرارات جامعة الدول العربية ٨١٠٩ و ٨١١٠ و ٨١١١ و ٨١١٢ و ٨١١٣ و ٨١١٤ و ٨١١٥ والتي اعتمدت جميعها من جانب مجلس الجامعة في دورته ١٤٧ على مستوى الوزراء، وكذلك القرار ٦٧٤ الذي اعتمد في الدورة ٢٨ على مستوى القمة.

ويكرر العراق تأكيد أن على جميع الدول الامتثال لقراري مجلس الأمن ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠)، اللذين دعيا الدول الأعضاء إلى عدم نقل بعثاتها الدبلوماسية إلى القدس. وأيد العراق اعتماد التوصيات التي قدمها المنتدى العربي - الصيني، المعقود في بيجين في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٧. ويؤيد جميع التوصيات المتعلقة بقضية فلسطين، ويشدد على أهمية اتخاذ موقف حاسم فيما يتعلق بالانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة، على النحو الذي حدده المنتدى العربي - الروسي، المعقود في أبو ظبي في شباط/فبراير ٢٠١٧.

ويدعو العراق الأمم المتحدة إلى إذكاء الوعي بالمسؤولية الدولية الجماعية تجاه القدس، ويحث المجتمع الدولي على الوفاء بالكامل بمسؤوليته عن حماية القدس وتراثها الثقافي والإنساني الدولي، وكذلك طابعها التعليمي والديمقراطي والثقافي. ويجب على المنظمة أن تمارس ضغطها على إسرائيل كي تتوقف عن جميع أنشطتها الاستيطانية التي تقوم بها لتغيير الوضع القانوني للمدينة المقدسة، وذلك من خلال تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وآخرها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ويؤكد العراق من جديد أن الأمم المتحدة تضطلع بمسؤولية دائمة إزاء قضية فلسطين، بما في ذلك مدينة القدس، وأن عليها أن تسعى إلى إيجاد حل عادل يتناول جميع جوانب القضية وفقاً للقانون الدولي. فالقدس لها أهميتها الكبرى ليس فقط بالنسبة للفلسطينيين والإسرائيليين، ولكن أيضاً بالنسبة لأتباع جميع الأديان التوحيدية الثلاثة والمجتمع الدولي قاطبة. ولقد آن الأوان لإنهاء نصف قرن من الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. ولا بد من بذل جهود جادة ومسؤولة وعاجلة تكفل انسحاب إسرائيل الكامل من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتحقيق الحل القائم على وجود دولتين، الذي يتمثل تحديداً في إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة

ومتصلة جغرافيا وتمتد بمقومات البقاء وعاصمتها القدس الشرقية وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن داخل حدود معترف بها على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

تشرف البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة بالإشارة إلى المذكرة الشفوية التي طُلب فيها تقديم معلومات عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٤/٧١ و ٢٥/٧١ بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

وتتشرف البعثة الدائمة للمكسيك بأن تحيل الرد التالي من حكومة المكسيك على هذا

الطلب:

- تؤيد المكسيك التوصل إلى حل شامل للنزاع في الشرق الأوسط على أساس وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا، وفقا لقرارات الأمم المتحدة.
- وما فتئت حكومة المكسيك ترفض بشدة استمرار توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري. ولذلك، وجهت نداءات إلى حكومة إسرائيل كي تلغي ما اتخذته من تدابير في هذا الشأن وتتجنب القيام بإجراءات من قبيل عمليات الإخلاء وهدم منازل الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وترى المكسيك أن هذه الإجراءات تتعارض مع القانون الدولي، ولا تساعد على تهيئة مناخ مناسب لعملية التفاوض بين الطرفين.